المحاضرة الخامسة: أنواع الفساد.

تمهيد: الفساد ظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية، يكاد لا يخلو منها أي مجتمع وإن اختلفت خطورتها من مجتمع لآخر، وللفساد عدة أنواع وتصنيفات تختلف باختلاف المعايير التي على أساسها يتم التصنيف، ولهذا فسوف نقتصر على بعضها نظرا لتعددها واختلافها.

أولا: وفق انتماء الأفراد المنخرطين في الفساد: ويمكننا التمييز هنا بين نوعين هما:

1- فساد القطاع العام: ويعتبر هذا النوع من الفساد أشد عائق للتنمية على مستوى العالم، وهو استغلال النشاط العام خاصة في تطبيق أدوات السياسات المالية والمصرفية، مثل التعريفات الجمركية والائتمان المصرفي والإعفاءات الضريبية لأغراض خاصة، حيث يتواطأ الموظفون العموميون معا لتحويل الفوائد والرسوم لأنفسهم بدلا من تحويلها لخزينة الدولة بطرق مختلفة كالاختلاس، السرقة، الرشوة ... وغيرها.

2- فساد القطاع الخاص: يتمثل فساد القطاع الخاص في استغلال نفوذه بفضل ما يملكه من مال للتأثير على السياسات الحكومية، ويظهر أيضا في شكل هدايا ورشاوى من قبل القطاع الخاص مقابل إعفاءات وإعانات تقدم من طرف القطاع العام، وهو ما يترتب عليه تغير السياسات الحكومية وانحرافها نحو طبقة معينة من الأفراد وهي المؤسسات الخاصة ورجال الأعمال والأثرياء على حساب طبقة البسطاء والفقراء.

ثانيا: الفساد من حيث الحجم: ويمكن التمييز بين نوعين من الفساد حسب هذه الزاوية وهما الفساد الكبير والفساد الصغير.

1- الفساد الكبير (فساد الدرجات الوظيفية الكبرى): يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة، وهو أشمل وأخطر لتكليفه الدولة مبالغ ضخمة، فهو يتحقق عندما يتحالف نوعان من الفساد كالإداري والسياسي مثلا، وهو أمر يحدث عندما تفصل قوانين الانتخابات، وعندما تتعرقل التشريعات التي تهدف للحيلة دون تضارب المصالح المالية لدى الوزراء والنواب

وقيادات الإدارة العليا، وتتداخل وتتشابك هذه الأدوار الثلاثة لتصبح الدولة وأموال مواطنيها محلا للنهب والسرقة المقننة.

2- الفساد الصغير: ويتعلق بممارسات الفساد التي تستهدف منافع وعوائد محدودة في قيمتها وعادة ما ينتشر في المستويات الوظيفية الدنيا والمنخفضة ويرتكب من قبل صغار الموظفين، كما أن المقابل المالي فيه بسيط إلى حد ما، وتندرج فيه الرشاوى الطواعية...؛ وهذا هو التقسيم الذي تبناه دليل الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: الفساد الجسيم والفساد البسيط.

ثالثا: من حيث النطاق: وينقسم إلى قسمين:

1- الفساد المحلي: وهو الفساد الذي يتم داخل حدود الدولة، ويقتصر على أطراف محليين ويتم عادة عند التقاء القطاع الخاص بالقطاع العام في معاملة ما، وقد يكون الطرفان من القطاع العام، فالحكومة عادة ما تقوم بشراء مواد ومستلزمات من السوق المحلية بكميات كبيرة، وتطرح عددا من المشروعات للتنفيذ عبر مناقصات يتقدم لها القطاع الخاص المحلي، وقد يتم رشوة بعض المسؤولين الحكوميين للحصول على هذه المناقصات.

2- الفساد الدولي: وهو الفساد الذي يتجاوز حدود الدولة، وذلك عند تعامل الدولة مع أطراف خارجية، حيث تقوم هذه الحكومات في الدول النامية بشراء معدات ومستلزمات وتجهيزات من الخارج، وقد يتم دفع الرشاوى والعمولات للتعاقد مع شركات معينة دون أخرى، مما يدفع الشركات الأجنبية إلى دفع عمولات كبيرة للحصول على المناقصات الخارجية والامتيازات في الدول النامية، ويتم ذلك بصفة خاصة في الصفقات الكبرى المتعلقة بالنشاط الاستراتيجي ومشروعات البنية الأساسية وصفقات السلاح وغيرها...

رابعا: من حيث طبيعة العلاقة بين طرفي الفساد: وينقسم هذا النوع هو الآخر إلى قسمين:

1- الفساد القسري: في هذه الحالة يجبر المستهلك أو طالب الخدمة على دفع الرشوة وإلا تأخر حصوله على الخدمة وتعطلت مصالحه، وربما لا يستطيع الحصول عليها، وفي هذه الحالة تكون العلاقة بين

الموظفين الذين يحصلون على الرشوة وطالب الخدمة علاقة متناقضة.

2- الفساد التآمري: وقد يكون هناك تعاون بين طرفي الفساد، كما في حالة دفع مبلغ لموظفي الجمارك للسماح بدخول السلع الخاضعة للضريبة الجمركية بدون تقاضي هذه الضريبة أو تخفيضها عما هو مقرر ويعتمد العائد من ذلك على القوة التفاوضية لطرفي العلاقة مع خسارة الحكومة والاقتصاد عموما، ومن ثمة نقص تغطية النفقات العامة.

خامسا: الفساد طبقا للمجال الذي نشأ فيه: وينقسم الفساد حسب هذا المعيار إلى:

1- الفساد الأخلاقي: وهو ذلك الفساد الذي يؤدي بالمرء إلى الانحطاط في سلوكياته بصورة تجعله لا يحكم عقله، فيستسلم لنزواته ورغباته فينحط بذلك إلى أقل الدرجات والمراتب، وينتج عن ذلك انتشار الرذيلة والفاحشة والسلوكات المخالفة للآداب.

2-الفساد الثقافي: ويقصد به الخروج عن الثوابت العامة للأمة، مما يفكك هويتها وإرثها الثقافي، وهو عكس الأنواع الأخرى من الفساد يصعب الإجماع على إدانته أو سن تشريعات تجرمه لتحصنه وراء حرية الرأي والتعبير والإبداع.

3- الفساد الاجتماعي: وهو الخلل الذي يصيب المؤسسات الاجتماعية التي أوكل لها المجتمع تربية الفرد وتنشئته كالأسرة، المدرسة ...

4- الفساد القضائي: وهو الانحراف الذي يصيب الهيئات القضائية مما يؤدي إلى ضياع الحقوق وتفشي الظلم كالمحسوبية والوساطة، الرشوة، شهادة الزور...وغيرها.

5- الفساد السياسي: وهو "استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة" أو هو "تغليب مصلحة صاحب القرار على مصالح الآخرين".

6- الفساد الاقتصادي: ويتعلق هذا النوع من الفساد بالممارسات المنحرفة والاستغلالية للاحتكارات الاقتصادية وقطاعات الأعمال التي تستهدف تحقيق منافع اقتصادية خاصة على حساب مصلحة المجتمع بما لا يتناسب مع القيمة المضافة التي تسهم بها، وتحدث هذه الممارسات نتيجة ضعف الضوابط الحاكمة والمنظمة للنشاط الاقتصادي.

7- الفساد المالي: ويتمثل في مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها ومثال ذلك: غسيل الأموال، التهرب الضريبي، تزوير العملة.

8- الفساد الإداري: ويقصد به مجموع الانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية، وكذا المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأدية مهامه.